مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص159 – ص187 يناير 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي

د. جمال خليل الخالدي

جامعة الزيتونة الأردنية - عمان

ملخص: هدفت الدراسة الحالية الكشف عن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، في وزارة التربية والتعليم في الأردن، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، ولتحقيق ذلك صمم الباحث استبانة تكونت من(35) فقرة، بعد التأكد من خصائصها السيكومترية، وتم تطبيقها على عينة الدراسة التي شملت (93) معلماً، و(133) معلمة.

وأشارت النتائج إلى ارتفاع درجة امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، في كل من مجالي التخطيط للتدريس، وتنفيذ التدريس، ودرجة متوسطة في الإدارة الصفية، ودرجة متدنية في معظم مجالات التقويم، وجميع مجالات الوسائل التعليمية.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(α < 0,05)، في درجة امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، باختلاف المؤهل العلمي، وذلك لصالح المؤهل العلمي الأعلى، وباختلاف الخبرة التدريسية، لصالح ذي الخبرة الأطول، فيما لم تظهر فروق دالة باختلاف الجنس، والمرحلة التعليمية.

وأوصت الدراسة بعقد المزيد من البرامج التدريبية لمعلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لرفع كفايتهم في مجالي التقويم، واستخدام الوسائل التعليمية وإنتاجها، وتوفير البيئة المناسبة لاستثمار طاقاتهم في هذه المجالات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، معلمو التربية الإسلامية.

Top of Form
The Degree Islamic Education Teachers Possess Concepts of Cognitive Economics

Abstract: The paper aimed at investigating the degree Islamic Education teachers, in the Ministry of Education in Jordan, concepts of cognitive economics, in the light of some demographic variables. To achieve this aim, the researcher designed a 35-item questionnaire, assured its psychometric characteristics, and administered it a sample of (93) male, and (133) female, teachers.

The results of the study showed that the Islamic education teachers investigation, of the concepts of cognitive economic were high on the total degree, in the areas of instructional planning, and implementation of instruction, with a medium degree on the classroom management, a low degree in most of evaluation areas, and all fields of instructional technology.

The results also showed, the a statistically significant difference at the level (α <0.05), in the degree of the sample's possessing concepts of cognitive economics, due to education, in favor of higher education variable, and teaching experience variable, in favor of teachers with longer experience.

There were no statistically significant differences, due to gender variable and stage of education.

The study recommended conducting more training programs for teachers of Islamic education of both genders to increase their competences in areas of evaluation, use and production of teaching aids. The study also recommended providing teachers with a suitable environment to invest their capabilities in these areas.

Key words: cognitive economics, teachers of Islamic education.

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:

لقد طال التغيير الذي يعصف بمجتمعات الألفية الثالثة، كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية، وفرض هذا التغيير أجندته بقوة في أكثر قطاعات المجتمع ومؤسساته، ومنها المؤسسات التربوية، التي ما تزال تبذل جهوداً كبيرة، من أجل إحداث نقلات نوعية في التعليم ومخرجاته، بهدف إنتاج جيل لديه القدرة على التعامل مع التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة، وذلك من خلال تزويد هذا الجيل بمهارات ومعارف وخبرات تلبي حاجاته الحقيقية، وتزيد من قدرته على إنتاج وتوظيف واستثمار المعرفة، بما يحقق التعايش بقوة وإيجابية في المجتمع العالمي.

وظهر مفهوم الاقتصاد المعرفي مع دخول المجتمعات في شكل جديد من التحدي، يعتمد في نفوذه على المعرفة عموماً، وجعل المعرفة مصدر ثروة ومؤشر قوة، ليس فقط عبر تحويل بعض معطياتها إلى منتجات متطورة عالية المردود الاقتصادي والاستراتيجي، بل أيضاً لكينونة المعرفة ذاتها، بوصفها عنصر تنمية إنسانية لأي أمة تطمح إلى مكان لائق في عالم اليوم، ولكل مجتمع ينشد أفراده الانسجام مع شروط العصر Nelson,(2010,468)، مما أسهم في تنامي دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، وتم توجيه أهداف المنظمات والمؤسسات نحو اقتصاد المعرفة (العسكري،2003،10)، الذي يركز بدوره على الموجودات الفكرية والمعرفية من خلال مجموعة من الإجراءات، من أهمها؛ تحديد المعرفة، واكتسابها وتخزينها، والمشاركة فيها، وتطبيقها واسترجاعها وتوليدها أو تطويرها بفعالية وأمان، بهدف تحسين الحياة بمجالاتها كافة (Peters,2002,93;Rastagi,2000,37).

وتعددت تعريفات الاقتصاد المعرفي، وذلك بتعدد الميادين التي ارتكزت عليه، وباختلاف وجهات النظر في مفهوم المعرفة، فلقد عرفه تقرير التنمية الإنسانية لعام (2003): أنه نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها، في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والميادين الخاصة، وصولاً لتطوير الحياة الإنسانية باطراد (العمري،2004،17).

وعرفه الهاشمي والعزاوي (13،2007): بأنه نظام تعليمي قائم على الوسائل التعليمية والبحث العلمي، لتمكين الأفراد من اكتساب المعرفة وإنتاجها واستخدامها، ويرى (Dimmock & Goh,2011,219) أن الاقتصاد المعرفي: نظام تربوي هدفه تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، وإنتاجها واستخدامها من أجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية.

ويظهر من التعريفات السابقة أن العامل البشري هو محور الاقتصاد المعرفي، إذ لا بد من وجود قوة بشرية مدركة مهيأة، وقابلة للتعلم والتواصل مع الآخرين، ولذا كان لزاماً على التربية بكافة مؤسساتها، أن تعد البرامج والخطط التي تتماشى مع هذا التوجه؛ تلبية لحاجات الطلبة وإعدادهم للعيش بفعالية في مجتمع المعرفة، ولكي تفي التربية بمهامها في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، فقد حددت اليونسكو (1996)، الغايات الأساسية للتربية بما يأتي:

- التعلم للمعرفة: أي اكتساب أدوات الفهم، واستخدام الطرق الصحيحة للتعلم بفعالية، وبالتالي السعي إلى عملية بناء المعلومات، واتساع نطاقها كيفاً بالدرجة الأولى ثم كماً.
- التعلم للعمل: وذلك من خلال تطوير القدرة على استعمال المعرفة، وتطبيقها في عالم الواقع، بالإضافة إلى التمكن من العمل عن بعد، وتنمية القدرة على العمل التعاوني، وذلك من خلال تطوير مهارات الاتصال الشخصية.
- التعلم لمشاركة الآخرين: وذلك من خلال إقامة علاقات ارتباطية تبادلية، والقدرة على التكيف مع الآخرين، وتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
- التعلم لنكون: وذلك بتنمية الفرد بدنياً وذهنياً ووجدانياً، وتنمية التعلم الذاتي لدى الطلبة، وصولاً إلى استمرارية التعلم مدى الحياة.

ومن أجل ذلك عملت وزارة التربية والتعليم الأردنية على تطوير خططها التربوية، بجعلها تتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعرفي (ERFEK) (Education Reforms for Economy Knowledge)، وذلك عن طريق تطوير النظام التربوي ككل، ولذا عملت الوزارة على تطوير وتأليف الكتب المدرسية، لجميع الصفوف وفق الاقتصاد المعرفي، وقد دخلت تلك التوجهات التطبيق الفعلي في الميدان المدرسي، منذ العام الدراسي (2003/2002).

وأوردت اللجنة الوطنية للتطوير التربوي (وزارة التربية والتعليم، 2003)، إطاراً عام للكفايات التي تسعى المناهج أن تكسبها للطلبة، في ضوء التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، تتلخص في تنمية قدرة الطلبة على إنتاج المعرفة وتبادلها مع الأفراد والجماعات، وتطبيق المعرفة

الأكاديمية ونقلها إلى مجالات الحياة، واستخدام المهارات اللغوية في الاتصال مع الآخرين، والتمكن من مهارات البحث العلمي، والتأمل ومراجعة النفس وتقويمها.

كما حددت اللجنة الوطنية للتطوير التربوي، الخصائص التي يجب أن يتحلى بها المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهي:(وزارة التربية والتعليم، 2003 ب)

- مشارك في الرؤية المصاحبة للتطوير التربوي، من خلال تطوير مهاراته وتنمية اتجاهاته نحو التعلم مدى الحياة، وإدراك دوره كميسر لعملية التعلم.
- ممارس متمعن، ولديه الرغبة على التخطيط الفاعل في النشاطات.
- متعاون مع زملائه، مما ينعكس على إغناء الطلبة بالمعارف.
- ساع إلى الاستفادة من مصادر تعليمية متعددة.

ومن هنا يجب تجاوز مرحلة التلقين ونقل المعلومات الجاهزة، من خلال الولوج إلى مرحلة التفاعل الحي من قبل المتعلم، مع بيئة التعلم بكافة أبعادها (Quinn,2003,47)، وعلى مدارس مجتمع المعرفة أن تسعى إلى غرس الكفاءة في مدرسيها ليمتلكوا مفاهيم الاقتصاد المعرفي (Hargheaves,2003,23)، إذ تقع المسؤولية على عاتق مؤسسات التعليم في تنمية كوادرها، وتوفير فرص التعلم والتدريب مدى الحياة، فإذا لم يتم تأهيل المعلمين، فإن أفضل البرامج والخطط لتطوير التعليم، ستظهر قصوراً في تحقيق أهدافها (عباس،2005،61؛ حيدر،2004،7).

ويمتلك الأردن الأنظمة النوعية المنافسة، لتنمية الموارد البشرية، التي توفر للجميع خبرات التعلم مدى الحياة، والمناسبة لاحتياجاتهم الحالية والمستقبلية، استجابة للتنمية الاقتصادية والمستدامة، وحفزها عن طريق مواطنين متعلمين، وقوة عمل ماهرة (اليونسكو،2003).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية من الموضوع الذي تتناوله، والذي لم يجر عليه دراسة – بحسب علم الباحث – ومن المؤمل أن تسهم هذه الدراسة فيما يأتي:

1- تزويد معلمي التربية الإسلامية ومشرفيها، بأهم مجالات ومهارات الاقتصاد المعرفي، التي ينبغي على المعلمين امتلاكها، أملاً في تحسين العملية التعليمية التعلمية.
2- تقديم تغذية راجعة للقائمين على برامج التطوير التربوي، في وزارة التربية والتعليم الأردنية، حول مدى امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي.
3- توفير قدراً من البيانات والمعلومات، التي تساعد المختصين التربويين، في عمليات التطوير والتحسين في النظام التربوي.

مشكلة الدراسة:

لقد جاء اهتمام المنظومة التربوية باقتصاد المعرفة كضرورة حتمية، تضمن بقاء النظام التربوي واستمرار فاعليته في ظل التغيرات العالمية، ومع اهتمام وزارة التربية والتعليم الأردنية، بتشكيل نظام تربوي يعتمد على منحى الاقتصاد المعرفي، فإن هذا التوجه يحتاج إلى وجود أنظمة فرعية تدعم هذه اللغة العصرية من التعليم، ويقع على المعلم الدور الفاعل في تنفيذ هذا التوجه، وذلك من خلال تعامله المباشر مع العنصر الأهم في العملية التربوية كافة؛ وهو الطالب، الأمر الذي يحتم الكشف عن درجة امتلاك المعلمين لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ظل دورهم التعليمي.

هدف الدراسة:

إن معلم التربية الإسلامية يحظى من الأهمية بمكان؛ لما يحمله بين جوانبه من علم شرعي، ولا يستطيع أن يوصل هذا العلم الشرعي إلى الطلبة بيسر وفاعلية، ما لم يكن مالكاً للمفاهيم والمبادئ والاستراتيجيات الخاصة بالتدريس والتقويم وإدارة الغرفة الصفية..، ومن جملة هذه المبادئ، ما ظهر حديثاً في الإصلاح والتجديد التربوي بما يسمى التعليم القائم على الاقتصاد المعرفي، وعليه فإن هدف الدراسة الحالية، يتمثل في الكشف عن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، في وزارة التربية والتعليم الأردنية، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية.

أسئلة الدراسة:

1- ما درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، في وزارة التربية والتعليم في الأردن، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0,05$)، في درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، في وزارة التربية والتعليم الأردنية، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة التدريسية، المرحلة التعليمية)؟

التعريفات الإجرائية:

1-الاقتصاد المعرفي: نظام يعتمد بناء معارف أكاديمية فاعلة لدى المتعلم، من أجل تنمية القدرة لاكتساب المعرفة وإنتاجها، ونشرها وتوظيفها، بعدّها سلعة تسهم في تطوير الحياة الإنسانية.

2- درجة امتلاك مفاهيم الاقتصاد المعرفي: هي الدرجة التي يحصل عليها المعلم، من خلال إجابته على استبانة أعدت لهذا الغرض.

محددات الدراسة:

1- عينة الدراسة المتمثلة بمعلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، في مديرية عمان الرابعة، في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

2- الخصائص السيكومترية التي تتمتع بها أداة الدراسة.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمسح الدراسات السابقة، ولم يتبين قيام أي دراسة بتقصي مدى امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، وتم ترتيب الدراسات السابقة بحسب التسلسل الزمني، على النحو الآتي:

أجرى الحربي (2011) دراسة هدفت بناء برنامج تدريبي يستند إلى فلسفة اقتصاد المعرفة، وتحديد فاعليته في تطوير مهارات التدريس والاتجاهات المهنية، لدى معلمي التعليم الصناعي في دولة الكويت، وتكونت عينة الدراسة من (50) معلماً، تم تقسيمهم إلى مجموعتين متساويتين، بحيث تعرضت التجريبية لبرنامج تدريبي لمدة شهر، وباستخدام بطاقة الملاحظة، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية، في أداء معلمي التعليم الصناعي لمهارات التدريس، في ضوء فلسفة الاقتصاد المعرفي، وذلك لصالح أفراد المجموعة التجريبية، وباستخدام مقياس الاتجاهات، أشارت النتائج إلى وجود فرق ذي دلالة في الاتجاهات المهنية، نحو البرنامج التدريبي القائم على اقتصاد المعرفة، وذلك لصالح أفراد المجموعة التجريبية أيضا.

وأجرى العدوان وحمايدة (Al-Edwan & Hamaida,2011) دراسة هدفت إلى تقصي مدى تضمن كتب التربية الاجتماعية والوطنية، للمرحلة الأساسية الدنيا؛ الصف الأول والثاني والثالث الأساسي في الأردن، لمعايير الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين، بحيث تم تصميم استبانة شملت (40) معياراً، قسمت على خمسة مجالات رئيسة، تم توزيعها على معلمي المرحلة الأساسية في محافظة مأدبا، وأشارت نتائج الدراسة بحسب وجهة نظر المعلمين، إلى ضعف عام في وضوح معايير وفلسفة الاقتصاد المعرفي في كتب المرحلة المستهدفة، لا سيما في مجال مهارات التفكير، وجاء كتاب الصف الثالث، ليشير إلى أعلى نسبة تضمين لمعايير الاقتصاد المعرفي، تلاه كتاب الصف الثاني، ثم الصف الأول.

وهدفت دراسة الزعبي (2010) بيان أثر منهاج مطور في التربية الإسلامية، قائم على مبادئ الاقتصاد المعرفي، في التحصيل وتنمية التفكير الإبداعي، لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن، حيث تم تطوير وحدتين من منهاج التربية الإسلامية للصف التاسع الأساسي، واختيار عينة مكونة من (59) طالباً في الصف التاسع، من مديرية التربية والتعليم للواء الكورة، وتم

تقسيم الطلبة إلى مجموعتين؛ ضابطة وتجريبية، وباستخدام تحليل المحتوى للكتاب المستهدف، واختبار تحصيلي، واختبار التفكير الإبداعي (تورانس)، أظهرت نتائج الدراسة تفاوت توزيع مبادئ الاقتصاد المعرفي ضمن كتاب التربية الإسلامية، حيث احتل المجال التكنولوجي أعلى نسبة تضمين، وحصل مجال النمو المعرفي على أقل نسبة تضمين، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة في الاختبار التحصيلي، واختبار التفكير الإبداعي، لصالح طلبة المجموعة التجريبية.

وأجرت الخوالدة (2009) دراسة هدفت تقديم أنموذج مقترح لإدارة المعرفة في النظام التعليمي الأردني، في ظل توجهاته نحو التعليم المبني على اقتصاد المعرفة، حيث تم تطوير أداة في إدارة الاقتصاد المعرفي، وطبقت على (80) من مدراء ورؤساء أقسام وزارة التربية والتعليم الأردنية، ومن خلال استخدام المنهج المسحي وتطبيق استبانة معدةً لهذا الغرض، أظهرت النتائج ارتفاع مستوى مدى توافر إدارة المعرفة، ووجود خطة واضحة للاقتصاد المعرفي في وزارة التربية والتعليم الأردنية، واهتمام القيادات التربوية بهذا المنحى، كما أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق مفاهيم الاقتصاد المعرفي في الميدان التربوي كانت بدرجة متوسطة.

وهدفت دراسة الرواشدة (2009) الكشف عن درجة ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية لاستراتيجيات التدريس، في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي، وتكونت عينة الدراسة من(27) معلماً ومعلمة، في مديرية تربية وتعليم إربد، وباستخدام بطاقة الملاحظة، أشارت نتائج الدراسة إلى درجة ممارسة ضعيفة لاستراتيجيات التدريس، من قبل معلمي الدراسات الاجتماعية ومعلماتها، في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق بين درجة ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية ومعلماتها، لاستراتيجيات التدريس، تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة التدريسية.

وقام الزبون وآخرون (Zboon & et al,2009) بدراسة هدفت معرفة مبررات التحول نحو اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر خبراء التعليم في الأردن، حيث تم تصميم استبانة تكونت من (120) فقرة، تم توزيعها على (90) فرداً، من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وكبار مسؤولي وزارة التربية والتعليم الأردنية، وأشارت النتائج أن الأسباب السياسية كانت المبرر الأهم في التحول نحو اقتصاد المعرفة، تلاها الأسباب الاقتصادية في المرتبة الثانية، ثم الأسباب الثقافية، وأخيراً الأسباب الاجتماعية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق لصالح حملة الشهادات العلمية العليا؛ الماجستير والدكتوراه، مقارنة بالبكالوريوس، في تقبل الانتقال وضرورة التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم.

وهدفت دراسة المرايات والقضاة (2009) معرفة اتجاهات مدراء المدارس الثانوية الحكومية والمشرفين التربويين في جنوب الأردن نحو التطوير المهني لتحقيق الاقتصاد المعرفي، حيث تم تطبيق استبانة لهذا الغرض على (499) مشرفاً ومديراً، وأشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لأبعاد التدريب والتطوير المهني، الخاص بالاقتصاد المعرفي كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج فروقا دالة لصالح أفراد الخبرة الأطول على معظم أبعاد الدراسة، بالإضافة إلى وجود فروق دالة لمتغير الوظيفة، على جميع أفراد الدراسة لصالح المشرفين التربويين مقارنة بالمدراء.

وقام القديمات (2008) بدراسة هدفت اختبار فاعلية برنامج تدريبي، قائم على الاقتصاد المعرفي، في تنمية كفايات معلمي اللغة العربية للمرحلة الثانوية، واعتمدت الدراسة المنهجين؛ الوصفي وشبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (178) معلماً ومعلمة، وباستخدام بطاقة الملاحظة، وبطاقة التقويم الذاتي، أشارت نتائج الدراسة إلى حاجة الميدان التربوي إلى (68) كفاية فرعية، لمعلمي المرحلة الثانوية في تخصص اللغة العربية، أهمها: الكفايات الشخصية والتخصصية، وكفايات التخطيط والتقويم، والمعلومات والاتصالات، كما أشارت النتائج إلى فاعلية البرنامج القائم على الاقتصاد المعرفي، في تنمية كفايات معلمي اللغة العربية ومعلماتها للمرحلة الثانوية.

وأجرت القضاة (2008) دراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية، نحو المناهج المطورة، في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي في الأردن، حيث تكونت عينة الدراسة من (149) معلماً ومعلمة، للدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي، في مديرية التربية والتعليم، لمنطقة إربد الأولى، وباستخدام استبانة لقياس الاتجاهات، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فرق ذي دلالة في اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية، نحو المناهج المطورة، تعزى لأثر الجنس لصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لأثر المؤهل العلمي، والخبرة التدريسية.

وهدفت دراسة هيلات والقضاة (2008) الكشف عن درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، وتكونت عينة الدراسة من (213) مشرفاً، وباستخدام استبانة مكونة من (72) فقرة، أشارت النتائج إلى أن المشرفين التربويين، يمتلكون مفاهيم الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك المشرفين لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، باختلاف التخصصات التي يشرفون عليها ولصالح التخصصات العلمية، ولم توجد فروق دالة إحصائياً لمتغير المؤهل العلمي، أو عدد سنوات الخبرة.

وهدفت دراسة القطعان (2007) بناء برنامج تدريبي قائم على الاقتصاد المعرفي، وقياس أثره في الجانبين المعرفي والتطبيقي للمعلمين، حيث تكونت عينة الدراسة من (83) معلما، من معلمي اللغة الإنجليزية والتربية الاجتماعية، في البادية الشمالية الشرقية، للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، وتم توزيع أفراد الدراسة إلى مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة، ومن خلال تطبيق البرنامج التدريبي على أفراد المجموعة التجريبية، وباستخدام بطاقة الملاحظة والاختبار التحصيلي، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين المجموعات على الاختبار التحصيلي، تعزى إلى التخصص لصالح معلمي التربية الاجتماعية، بالإضافة إلى وجود فروق بين المجموعة التجريبية والضابطة، لصالح المجموعة التجريبية، كما أظهرت النتائج أن درجة تطبيق المعلمين لمهارات الاقتصاد المعرفي، كانت بدرجة متوسطة.

وقامت البطارسة (2005) بإجراء دراسة هدفت بناء برنامج تدريبي، قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي، للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن، وتكونت العينة من (50) معلمة، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية الطبقية، وصمم برنامج تدريبي مقترح في ضوء الاحتياجات التدريبية الميدانية للمعلمات، وباستخدام بطاقة الملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية، أظهرت نتائج الدراسة أن كفايات معلمات الاقتصاد المنزلي، التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي كانت متدنية، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

وأجرى سورطي (Soraty,2005) دراسة هدفت تحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي، والتعليم العالي في الوطن العربي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على الموضوعات الدراسية وخطط المساقات الجامعية، وأشارت نتائج الدراسة أن للاقتصاد المعرفي مظاهر تأثير في التعليم العالي، يتمثل في جعل الجامعات مراكزاً للبحث وإنتاج المعرفة، وتبني التعليم مدى الحياة، كما أشارت النتائج أن الجامعات العربية غير قادرة بأوضاعها الحالية، على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، لأنها غالباً ما تعتمد على استهلاك المعرفة المستوردة والقديمة، وتفتقد إلى المهارات والخبرات والأبحاث العلمية، التي تمكنها من إنتاج المعرفة أو تطويرها، كما أنها لا تقيم علاقات قوية مع أماكن العمل والإنتاج.

وأجرى عيادات (2005) دراسة هدفت بناء برنامج تدريبي لتنمية المهارات الأدائية، لدى معلمي التعليم الصناعي في الأردن، في ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة وبيان أثره في تنمية تلك المهارات، حيث تكونت عينة الدراسة من (56) معلماً من معلمي التعليم الصناعي، وتم بناء البرنامج التدريبي في ضوء الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وباستخدام بطاقة الملاحظة، توصلت

الدراسة في نتائجها إلى أن أداء معلمي التعليم الصناعي للمهارات الأدائية، التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي جاءت في المستوى الجيد، مع عدم وجود فروق لمتغير المؤهل العلمي والخبرة في التدريس، وظهرت فروق دالة إحصائياً في أداء المهارات الأدائية، لدى معلمي التعليم الصناعي لأثر البرنامج المقترح.

وهدفت دراسة لا رو (La Rue,2005) التي وضعت تصورات عن التعلم الجديد، وعمال المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، حيث بحثت الدراسة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، التي بنيت عليها التقنيات التربوية كقاعدة للاقتصاد والمعرفة، والاتجاهات نحو التطوير المستمر لكفايات عمال المعرفة، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة المعمقة، مع اختصاصي تطوير التعليم في (12) منظمة من الجامعات والمؤسسات والشركات الحديثة، المرتبطة مع شبكات التكنولوجيا، وخلصت الدراسة إلى بناء نموذج تعلم مربوط مع الشبكات الإلكترونية، ومبني على استخدام أشكال جديدة من التعاون، ضمن مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الحديثة، كما أشارت النتائج إلى فاعلية التنسيق بين المؤسسات التربوية والاقتصادية، في حال اعتمادها على اقتصاد المعرفة.

وأجرى كانج (Kang,2003) دراسة هدفت معرفة أثر خصائص المعرفة، وعلاقتها في أداء المؤسسات التعليمية، وقدرتها في توظيف وإنتاج المعرفة، حيث تم تطبيق الدراسة في إحدى مدراس كاليفورنيا، التي تركز على استخلاص وتوليد المعرفة الضمنية، مقارنة بمدرسة أخرى في أوروبا الشرقية تعتمد المنهج التقليدي، وأشارت النتائج إلى تفوق طلبة المدرسة التي تعتمد على إنتاج المعرفة واستثمارها، لاسيما توجيه الطلبة نحو التعايش بفاعلية في عصر المعرفة، وتنمية عملياتهم الفكرية، وقدرتهم على حل المشكلات التي تواجههم.

وهدفت دراسة مالهوترى (Malhotra,2003) صياغة إطار عام لإدارة المعرفة، وبناء نماذج عملية للاقتصاد المعرفي، وتم تطبيق الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من دور الأمم المتحدة في النشاطات العلمية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى القطاعات العامة، كقطاع التعليم العام، وإدارة الموارد والمؤسسات المالية، وتوصلت الدراسة إلى الخروج بمجموعة من النماذج والمعايير، التي تهدف إلى إدخال أسس الاقتصاد المعرفي في القطاعات العامة، وعلى رأسها قطاع التعليم وقطاع المال، وأوصت بالتركيز على العنصر البشري، الذي يعد العامل الأفضل في نجاح منظومة الاقتصاد المعرفي.

وقام هولوزكي (Holowetzki,2002)، بدراسة هدفت معرفة أثر العوامل الثقافية في اقتصاد وإدارة المعرفة، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وذلك من خلال مراجعة

الأدب التربوي والدراسات ذات الصلة، المتعلقة بموضوع إدارة المعرفة التي تمت في الفترة (1998-2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ستة عوامل رئيسة في كافة المؤسسات، تلعب دوراً فاعلاً في إدارة المعرفة، مما يشكل أطراً لنجاح أو فشل هذه المؤسسات، وذلك بحسب كيفية التعامل مع هذه العوامل الستة؛ وهي: نظم المعلومات، وهيكل المنظمة، ونظم المكافأة والتعويض، والعمليات، والأفراد، والقيادة، ويلعب الأفراد الدور الأساس في نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يلحظ ما يأتي:

1- انبثقت أكثر الدراسات التي تناولت مفهوم الاقتصاد المعرفي، بعد مطلع الألفية الثالثة، الأمر الذي يدل على أهمية الموضوع وجدّته.

2- هدفت أكثر الدراسات ذات الصلة تقصي درجة ممارسة مهارات الاقتصاد المعرفي، في الغرف الصفية، وقياس اتجاهات المعلمين والمشرفين والمدراء، نحو برامج التعليم المبني على اقتصاد المعرفة، وإعداد برامج تدريبية لتنمية كفايات المعلمين في ضوء مفاهيم الاقتصاد المعرفي.

3- استفاد الباحث من الدراسات ذات الصلة، من خلال أدبها النظري، ومنهجيتها البحثية، والنتائج التي أسفرت عنها.

4- تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها في كونها تهدف إلى الكشف عن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، من وجهة نظرهم، وهذا لم تتناوله دراسة سابقة بحسب اطلاع الباحث.

الإجراءات:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، الذين يدرسون في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم الرابعة في عمان، وقد بلغ عددهم بحسب إحصائيات المديرية لسنة (2011/2010)، (133) معلماً و(189) معلمة، أي ما مجموعه (322) معلماً ومعلمة، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية بنسبة (70%)، وبشكل يتناسب مع متغيرات الدراسة، إذ بلغ حجم العينة (226) معلماً ومعلمة؛ منهم (93) معلماً، و(133) معلمة، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد العينة تبعا لمجموعة من المتغيرات

الجنس	ذكور	93
	إناث	133
المؤهل	بكالوريوس	189
	أكثر من بكالوريوس	37
الخبرة	خمس سنوات فأقل	76
	أكثر من خمس سنوات	150
المرحلة التعليمية	الأساسية	161
	الثانوية	65
المجموع الكلي		**226**

أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء أداة الدراسة الحالية، والمتمثلة في بطاقة تقويم ذاتي، وذلك بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات ذات الصلة، كدراسة القديمات،2008؛ والقضاة،2008؛ وهيلات والقضاة،2008؛ والقطعان،2007.

صدق الأداة:

تكونت بطاقة التقويم الذاتي في صورتها الأولية من (41) فقرة، تم عرضها بصورتها الأولية على (13) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص، بحيث تم اعتماد الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق (80%) فما فوق، وتم إجراء التعديلات البنائية واللغوية بناء على ملاحظات المحكمين، بحيث أصبحت الأداة مكونة في صورتها النهائية من (35) فقرة، موزعة على مجالات خمسة، كما هو موضح في الملحق رقم (1).

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة، تم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (35) معلماً ومعلمة، من خارج عينة الدراسة، وذلك بإعطائهم أرقاماً متسلسلة من (1-35)، وبعد مضي ثلاثة أسابيع تم تطبيق الاستبانة على العينة نفسها، وبالأرقام ذاتها التي أعطيت في المرة الأولى، ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Person) بين العلامة المحصلة في المرتين، وقد بلغ معامل الارتباط بين التطبيقين (0.84).

المعالجة الإحصائية:

بعد أن تم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، تم توزيع الأداة على العينة المستهدفة في أثناء الفصل الأول من العام الدراسي (2011/2010)، وتم رصد استجابات معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، حسب مقياس التدرج الخماسي، واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمعرفة مدى امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، واستخدم تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA)، لقياس أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

متغيرات الدراسة:

أولا- المتغيرات المستقلة: الجنس (ذكور، إناث)، والمؤهل العلمي (بكالوريوس، أكثر من بكالوريوس)، والخبرة التدريسية (خمس سنوات فأقل، أكثر من خمس سنوات)، والمرحلة التعليمية (الأساسية، الثانوية).

ثانيا- المتغير التابع: درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا-ما درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن سؤال الدراسة السابق، تم استخراج المتوسطات الحسابية، لإجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات الفرعية للأداة، وهذا عرض مفصل للنتائج موضحاً بالجداول التالية تباعاً.

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الأول:

المفاهيم المتعلقة بالتخطيط للتدريس، مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	3	أصمم خططاً تدريسية في ضوء النتاجات التعليمية المتوقعة	4,21	0,79
2	1	أصوغ نتاجات تعلم واضحة (معرفية، ونفس حركية،ووجدانية)	3,89	0,75
3	5	أسعى في خططي لإجراء التكامل الرأسي والأفقي بين المواد والموضوعات التدريسية	3,85	1,02
4	2	أصمم نشاطات وخبرات تفاعلية تحفز الطلبة على	3,70	0,81

		التفكير، واتخاذ القرار		
5	4	أخطط لاستخدام استراتيجيات تدريس متنوعة	3,54	0,79
6	6	أعلم الطلبة بالنتاجات التعليمية المتوقع منهم تحقيقها	3,51	0,69
المجال ككل			22,70	4,67

يظهر من الجدول رقم (2)، أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الأول؛ المتعلق بالتخطيط للتدريس تراوحت بين (4,21-3,51)، حيث احتلت الفقرة رقم (3) "أصمم خططاً تدريسية في ضوء النتاجات التعليمية المتوقعة" المتوسط الحسابي (4,21)، المرتبة الأولى، وتلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) "أصوغ نتاجات تعلم واضحة؛ معرفية، ونفس حركية، ووجدانية" وبمتوسط حسابي (3,89)، وجاءت الفقرة رقم (6) "أعلم الطلبة بالنتاجات التعليمية المتوقع منهم تحقيقها" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3,51).

وتشير هذه النتائج أن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في مجال تخطيط الدروس كان مرتفعاً، ويعزو الباحث السبب في ذلك لقدرة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، على إعداد الخطط اليومية أو الفصلية من الناحية النظرية بشكل جيد، وربما لعبت الخبرة دوراً في ذلك، بالإضافة إلى دورات وزارة التربية والتعليم التي تعقد لاسيما للمعلمين الجدد، بشأن تدريبهم على عملية التخطيط النظري، والتنفيذ الفعلي للحصص اليومية، مما انعكس إيجابياً في زيادة درجة امتلاكهم للقدرة التخطيطية النظرية.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الثاني:

المفاهيم المتصلة باستراتيجيات تنفيذ الدرس، مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	9	أنمي القيم والميول والاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة	4,45	0,50
2	8	أثير دافعية الطلبة للتعلم والإنجاز	3,97	1,00
3	10	أراعي الفروق الفردية بين الطلبة	3,81	0,55
4	7	أعد خبرات وأنشطة تعليمية مناسبة ومتنوعة	3,69	0,89
5	11	أراعي التسلسل المنطقي في عرض محتوى المنهج	3,61	0,16

6	13	أربط موضوع الدرس بالحياة	3,56	0,62
7	15	أهيئ للدرس وأوظف الخبرات السابقة للطلبة	3,54	0,26
8	12	أقوم بدوري كموجه وميّسر لعلمية التعلم	3,53	0,62
9	14	أساعد الطلبة في اكتساب مهارات التعلم الذاتي	3,51	0,50
المجال ككل			**33.67**	**6.32**

يظهر من الجدول رقم (3)، أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثاني؛ تنفيذ الدرس، تراوحت بين (4,45- 3,51)، حيث احتلت الفقرة رقم (9) "أنمي القيم والميول والاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة" المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (4,45)، واحتلت الفقرة رقم (8) "أثير دافعية الطلبة للتعلم والإنجاز" المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (3,97)، وجاءت الفقرة رقم (14) "أساعد الطلبة في اكتساب مهارات التعلم الذاتي" في المرتبة التاسعة؛ الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3,51).

وتشير هذه النتائج إلى أن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في مجال تنفيذ الدرس كانت مرتفعة، مما يعني أن لدى معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، القدرة والخبرة الجيدة في التنفيذ الفعال، لمحتوى منهاج التربية الإسلامية، لا سيما في مجال تنمية القيم والميول والاتجاهات السليمة لدى الطلبة، وقد يلعب التخصص والمنهاج دوراً مهما في ذلك؛ حيث يركز منهاج التربية الإسلامية على تنمية القيم والميول والاتجاهات الإسلامية لدى الطلبة، كما يدل ذلك على الترابط الجيد بين مجالي التخطيط والتنفيذ، حيث تم إسقاط الأفكار النظرية في مجال التخطيط على أرض الواقع الفعلي في مجال التنفيذ في أثناء تمرير الطلبة بالخبرات التدريسية، وهذا يؤكد العلاقة التبادلية بين المجالين؛ التخطيط النظري، وتنفيذ التدريس.

جدول رقم(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الثالث: المفاهيم المتصلة باستخدام التقنيات والوسائل التعليمية، مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	21	أستخدم وسائل تعليمية متعددة ومناسبة لموضوع الدرس	2,24	0,72
2	18	أتقن استخدام التقنيات الحديثة في عملية التعلم والتعليم	2,21	0,70
3	16	أطور مواد ووسائل تعليمية تساعد الطلبة في علمية التعلم	2,09	1,05

4	19	أستخدم وسائل الاتصالات الحديثة في تطوير معرفتي التخصصية والمهنية	1,19	1,01
5	22	أشارك الطلبة في إنتاج وسائل مرتبطة بالمحتوى التعليمي	1,12	0,94
6	20	أحدد بعض المواقع المهمة على شبكة المعلومات ذات العلاقة بالتخصص وأتبادلها مع الطلبة	1,08	0,80
7	17	أساعد الطلبة في إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة	1,03	0,71
المجال ككل			**10,96**	**5,05**

يبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابة أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمجال استخدام التقنيات والوسائل الحديثة، ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (2,24 – 1,03) حيث احتلت الفقرة رقم (21) "أستخدم وسائل تعليمية متعددة ومناسبة لموضوع الدرس"، المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2,24)، وجاءت الفقرة رقم (18) في المرتبة الثانية "أتقن استخدام التقنيات الحديثة في عملية التعلم والتعليم" وبمتوسط حسابي (2,21)، واحتلت الفقرة رقم (17) المرتبة الأخيرة، "أساعد الطلبة في إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة"، وبمتوسط حسابي (1,03).

وتشير هذه النتائج إلى انخفاض مستوى فقرات هذا المجال لدى معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، واحتلال الفقرة الأولى والثانية متوسطاً حسابياً أعلى من باقي الفقرات، وربما يعود إلى الاهتمام المتزايد الذي أولته وزارة التربية والتعليم بتقنيات التعليم، وعقد الدورات وتقديم الحوافز للمعلمين المتفوقين، مثل دورة (ICDL)، ودورة (INTEL)، التي هدفت محو أمية الحاسوب، والارتقاء بمستوى المعلمين وإعدادهم وتدريبهم، لجعلهم أكثر كفاءة وقدرة في استخدام التقنيات التربوية، من أجل توظيف هذه المهارات بفاعلية في الحصص الصفية.

إلا أن تدني مستوى هذا المجال عموماً له مبرراته من وجهة نظر الباحث؛ حيث فقدان أكثر مدارس التربية والتعليم لمختبرات الحاسوب والاتصالات التي تخص المعلمين، أو عدم تفعيل هذه المختبرات في واقع الحياة اليومية المدرسية، مما حرم المعلمين عموماً من خدمات التقنيات التربوية، هذا بالإضافة إلى العبء الدراسي والأعمال اليومية التي يتطلب القيام بها من قبل المعلمين، الأمر الذي يحد من درجة إفادتهم من التقنيات التربوية في حال توافرها في المدرسة،

مما يزيد الفجوة بين التوجه إلى استخدام هذه الوسائل، وبين التطبيق الفعلي في الحياة المدرسية والبيئة الصفية، هذا بالإضافة إلى ما تتطلبه هذه الوسائل من جهد ومال وخبرة ودعم فني وإداري، مما يحدو بالمعلمين إلى تجاهل التقنيات التربوية، واعتماد الأسلوب التقليدي في أكثر فعاليات التدريس.

جدول رقم(5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الرابع:

المفاهيم المتعلقة بإدارة الصف، مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	25	أهتم بالبيئة الصفية من حيث التنظيم والنظافة	3,45	1,12
2	24	أتقبل الطلبة وأتعامل معهم بطريقة عادلة	3,34	1,08
3	23	أتقن مهارات الاتصال والتواصل مع الطلبة	3,01	1,16
4	27	أوزع الوقت على فعاليات الحصة بشكل مناسب	2,89	0,85
5	26	أنظم بيئة صفية آمنة وداعمة وتفاعلية	2,51	0,72
6	28	أشجع الطلبة على تحمل مسؤوليات تعلمهم وسلوكاتهم	2,24	0,60
		المجال ككل	**17,44**	**6,03**

يظهر من الجدول رقم (5)، أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الرابع؛ المتعلق بإدارة الصف تراوحت بين (3,45-2,24)، حيث احتلت الفقرة رقم (25) "أهتم بالبيئة الصفية من حيث التنظيم والنظافة" المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (3,45)، وجاءت الفقرة رقم (24) "أتقبل الطلبة وأتعامل معهم بطريقة عادلة" في المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (3,34)،

أما الفقرة رقم (28) "أشجع الطلبة على تحمل مسؤوليات تعلمهم وسلوكاتهم" فجاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (2,24).

وتشير معظم نتائج هذا المجال، إلى توسط درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لعملية إدارة الصف، ويعزو الباحث هذا الأمر إلى قدرة إدارة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها غالباً، في إشاعة حالة من العلاقات الحسنة مع الطلبة، مما يكسبهم تقدير واحترام الطلبة لهم، لاسيما لما يحملونه من مؤهل علمي شرعي، الأمر الذي يضفي على تعليماتهم في أثناء الحصة الصفية شيئاً من القداسة من وجهة نظر الطلبة.

أما انخفاض مستوى تشجيعهم للطلبة على تحمل مسؤوليات تعلمهم وسلوكهم، فقد يرجع الأمر لكون ذلك يدخل ضمن أطر المنهج الخفي في التربية الإسلامية، من غير أن يتم التركيز عليه بشكل واضح وصريح من قبل المعلمين والمعلمات.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الخامس: المفاهيم المتعلقة بالتقويم وأساليبه، مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	31	أوثق تقويم الطلبة في سجلات منظمة	4,02	0,60
2	30	أستخدم استراتيجيات وأدوات تقويم متنوعة ومناسبة لنتاجات التعلم	3,87	1,00
3	33	أراعي الفروق الفردية في التقويم	2,20	0,54
4	29	أزود الطلبة بمعايير واضحة للتقويم	2,17	0,87
5	35	أقدم تغذية راجعة ومناسبة للطلبة عن مستوى تعلمهم في الوقت المناسب	2,14	0,79
6	32	أحلل نتائج تعلم الطلبة وأفسرها في ضوء معايير التقويم	2,10	0,30
7	34	أشرك الطلبة في تقويم تعلمهم وفقا للمعايير المحددة	2,02	0,99
		المجال ككل	**18,52**	**7,08**

ويظهر من الجدول رقم (6)، أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الخامس؛ المتعلق بتقويم الطلبة، تراوحت بين (4,02-2,02)، حيث احتلت الفقرة رقم (31) المرتبة الأولى "أوثق تقويم الطلبة في سجلات منظمة"، وبمتوسط حسابي (4,02)، وجاءت الفقرة رقم (30) في المرتبة الثانية "أستخدم استراتيجيات وأدوات تقويم متنوعة ومناسبة لنتاجات التعلم"، وبمتوسط حسابي (3,87)، وسجلت الفقرة رقم (34) "أشرك الطلبة في تقويم تعلمهم وفقا للمعايير المحددة" أقل متوسط حسابي (2,02).

وسجلت نتائج هذا الجدول ارتفاعاً ملحوظاً في المتوسط الحسابي للفقرة رقم (31) و(30)، مقارنة بباقي فقرات المجال، ويعزو الباحث هذا الأمر إلى طبيعة متطلبات العمل المدرسي، الذي يوجب على المعلمين تسجيل درجات الطلبة في سجلات خاصة، وتقديم أسئلة متنوعة ومختلفة من الامتحانات خلال الفصل الدراسي، إذ يعدّ ذلك عملاً أو واجباً رسمياً يكلف به المعلم، ولا يستطيع إهماله، لا سيما في حالة متابعة ذلك من قبل المدراء والمشرفين أو الأهل في بعض الأحيان.

أما ما تم ملاحظته من تدني باقي المفاهيم الخاصة بالتقويم، فإن هذا الأمر يشكل فجوة بين المجال الأول المتعلق بالتخطيط للتدريس وهذا المجال، ويلحظ من ذلك عدم ارتباط التقويم بشكل مباشر بالتخطيط، مما يشير إلى الأسلوب التقليدي في التقويم، وعدم اعتماد التقويم كعملية بنائية، يمكن أن تشكل هدفاً ذات معنى في عملية التعلم والتعليم، وذلك من خلال البرهنة على أن طبيعة المعرفة تراكمية ومتداخلة؛ حيث يمكن لأي امتحان أن يصبح خبرة تعليمية، وبالتالي لم يفد المعلمون من التقويم باعتباره تغذية راجعة، لتحسين أدائهم التدريسي وأداء طلبتهم التعلمي.

ولمقارنة إجابات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من المجالات السابقة، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمتوسط الموزون لإجابة عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة، كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة

الرقم	المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري
1	التخطيط	6	22,70	3,78	3,81
2	التنفيذ	9	33,67	3,74	3,60
3	الوسائل التعليمية	7	10,96	1,57	4,61

4	الإدارة الصفية	6	17,44	2,91	4,20
5	التقويم	7	18,52	2,65	3,89
الأداة ككل		**35**	**103,29**	**2,86**	**11,01**

ويلحظ من الجدول رقم (7)، أن المتوسطات الموزونة لجميع المجالات تراوحت بين (1,57-3,78)، حيث احتل مجال التخطيط المرتبة الأولى بمتوسط موزون (3,78)، وجاء مجال التنفيذ في المرتبة الثانية بمتوسط موزون (3,74)، واحتل مجال الوسائل التعليمية المرتبة الأخيرة من مجالات الدراسة الخمسة، حيث بلغ المتوسط الموزون لمجال الوسائل التعليمية(1,57).

وتؤكد هذه النتائج ما جاء في المجالات الفرعية، حيث أظهر أفراد العينة قدرة جيدة في كل من مجالي التخطيط للتدريس وتنفيذ التدريس، ودرجة متوسطة في الإدارة الصفية، ومتدنية في أكثر فقرات التقويم، وفي جميع فقرات الوسائل التعليمية، وهذا ما أشارت إليه نتائج كثير من الدراسات، كدراسة الحربي،2011؛ والرواشدة،2009؛ والقديمات،2008؛ والقطعان،2007؛ والبطارسة،2005، حيث أظهرت في نتائجها حاجة الميدان التربوي إلى تنمية الكفايات التخصصية والمهنية التربوية، لا سيما فيما يتعلق بمهارات الوسائل التعليمية والتقويم، كما أن هذه النتائج تتفق مع عموم نتائج الدراسات الأجنبية ذات الصلة كدراسة(Al-Edwan & Holowetzki,2002;Soraty,2005;La Rue,2005; Hamaida,2011)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسات، إلى ضعف عام ينتاب مؤسسات التعليم ومناهجها، في مواكبتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، مع بيان أهمية العامل البشري في تحقيق وتطوير مفاهيم الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والاقتصادية..

ثانياً_هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α < 0,05) في درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة التدريسية، المرحلة التعليمية)؟

وللإجابة عن السؤال السابق تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة التدريسية، والمرحلة التعليمية، كما تم حساب تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات، لمعرفة أثر الجنس والخبرة والمؤهل والمرحلة، على الأداة ككل كما هو وارد في الجداول (8-15).

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة حسب الجنس (ذكور، إناث)

المجال	ذكور		إناث	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحضير الدروس	14,61	0,30	14,58	0,34
تنفيذ الدرس	16,60	0,25	16,53	0,23
التقنيات	27,01	0,36	27,03	0,36
الإدارة الصفية	33,79	0,37	33,70	0,37
التقويم	26,03	0,24	26,05	0,22

يشير الجدول رقم (8) إلى وجود فروق بسيطة في درجة امتلاك مفاهيم الاقتصاد المعرفي لمعلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، تبعاً لاختلاف الجنس (ذكور، إناث)، ولاختبار ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α < 0,05)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات (MANOVA)، لتقديرات أفراد العينة على مجالات الدراسة الخمسة، كما هو في جدول رقم (9).

جدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات لأثر الجنس في مجالات الدراسة الخمسة

المجال	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
تحضير الدروس	5,12	5,12	0,33	0,57
تنفيذ الدروس	22,67	22,67	2,55	0,10
التقنيات	6,02	6,02	26	0,61
الإدارة الصفية	4,88	4,88	19,01	0,65
التقويم	5,61	5,61	0,99	0,30

قيمة ويلكس = 0,971، عند مستوى الدلالة (α < 0,05).

تظهر النتائج في جدول رقم (9)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك أفراد عينة الدراسة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، تعزى لمتغير الجنس في مجالات الدراسة الخمسة، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة القضاة،2008، وتتفق مع نتائج دراسة الرواشدة،2009،

ويعزو الباحث السبب في عدم ظهور فروق بحسب النوع الاجتماعي، لتشابه الدور الذي يقوم المعلمون مع ما تقوم به المعلمات، لا سيما في ظل توافر أجواء وظروف متشابهة من التدريب أو المتابعة والإشراف، والبيئة المدرسية والصفية والإمكانات المادية والثقافية المتشابهة، وخضوعهم إلى نظام تعليمي موحد، حيث يدرسون نفس المساقات ويتعرضون لخبرات متشابهة.

وبخصوص النتائج المتعلقة بالإجابة عن درجة امتلاك مفاهيم الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، أكثر من بكالوريوس) فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، على كل من مجالات الدراسة الخمسة، كما هو في جدول رقم (10).

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة حسب المؤهل العلمي

المجال	بكالوريوس		أكثر من بكالوريوس	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحضير الدروس	14,70	4,28	14,91	3,67
تنفيذ الدرس	16,35	3,27	16,94	2,71
التقنيات	25,10	4,30	26,87	4,81
الإدارة الصفية	32,13	5,35	33,61	4,71
التقويم	25,23	2,89	26,21	2,78

ويظهر من الجدول السابق وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، حسب متغير المؤهل العلمي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لأثر هذه الفروق، تم استخدام تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات (MANOVA)، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجالات الخمسة للدراسة، كما هو في جدول رقم (11).

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات لأثر المؤهل العلمي في مجالات الدراسة الخمسة

المجال	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
تحضير الدروس	6,17	6,17	4,33	0,01

تنفيذ الدروس	22,65	22,65	2,49	0,03
التقنيات	6,13	6,13	26	0,00
الإدارة الصفية	4,79	4,79	18	0,01
التقويم	0,98	0,98	5,60	0,00

قيمة ويلكس = 0,837، عند مستوى الدلالة (α < 0,05)

يشير الجدول رقم (11)، إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، في متوسطات امتلاك أفراد عينة الدراسة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في مجالات الدراسة الخمسة تعزى إلى المؤهل العلمي، مما جعل هذه النتيجة تتباين مع نتائج دراسة الرواشدة، 2009؛ والقضاة،2008؛ وهيلات والقضاة،2008؛ والبطارسة،2005؛ وعيادات،2005، وتتفق مع نتائج دراسة الزبون وآخرون (Zboon & et al,2009)، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى ما يتعرض له أفراد المؤهل العلمي؛ (أكثر من بكالوريوس)، إلى دورات تدريبية وورش عمل أثناء دراستهم، لاسيما الدراسات التربوية منها، الأمر الذي يزيد من إنتاجيتهم وعطائهم، مما يدل على فعالية الدراسات العليا في تأهيل المعلمين فيما بعد المرحلة الجامعية الأولى، على المستويين التخصصي الأكاديمي، والنفسي التربوي.

وبخصوص النتائج المتعلقة بدرجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير الخبرة (أقل من خمس سنوات، خمس سنوات فأكثر)، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، على كل من مجالات الدراسة الخمسة، حسب متغير الخبرة، كما هو في جدول رقم (12).

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة حسب الخبرة في التدريس (أقل من خمس سنوات، خمس سنوات فأكثر).

المجال	أقل من خمس سنوات		خمس سنوات فأكثر	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحضير الدروس	15,50	4,17	17,79	3,64
تنفيذ الدرس	16,71	3,40	17,00	3,34
التقنيات	27,70	4,89	27,10	4,76

الإدارة الصفية	32,34	5.40	34,10	4,91
التقويم	25,26	2,71	26,40	2,93

وتدل النتائج في الجدول رقم (12)، على وجود فروق في متوسط درجة امتلاك مفاهيم الاقتصاد المعرفي لكافة مجالات الدراسة، لصالح أفراد المجموعة ذات الخبرة الأطول؛ (خمس سنوات فأكثر)، مقارنة بمن كانت خبرتهم أقل من خمس سنوات، ومن أجل معرفة دلالة هذه الفروق، تم استخدام تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات (MANOVA)، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجالات الخمسة للدراسة، كما هو في جدول رقم (13).

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات لأثر الخبرة في التدريس لمجالات الدراسة الخمسة

المجال	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
تحضير الدروس	20,32	20,32	1,34	0,00
تنفيذ الدروس	24,20	24,20	0,98	0,03
التقنيات	7,80	7,80	0,32	0,00
الإدارة الصفية	15,90	15,90	61	0,00
التقويم	8,71	8,71	1و04	0,01

قيمة ويلكس = 0,985، عند مستوى الدلالة (α < 0,05)

يشير الجدول رقم (13)، إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، في متوسط امتلاك أفراد عينة الدراسة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، على مجالات الدراسة الخمسة، تعزى إلى متغير الخبرة التدريسية، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الرواشدة،2009؛ والقضاة،2008؛ وهيلات والقضاة،2008؛ والبطارسة،2005؛ وعيادات،2005، وتتفق مع نتائج دراسة المرايات والقضاة،2009، التي أشارت إلى أثر الخبرة الإيجابي في مفاهيم الاقتصاد المعرفي، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أثر المدة الزمنية، في تزويد المعلمين بخبرات تخصصية أو تربوية، لا سيما فيما يتلقاه المعلمون من ورش عمل ودورات تدريبية، تقوم بها الوزارة وقسم الإشراف، من أجل رفع قدرة المعلمين في النواحي الأكاديمية والتربوية - على حد سواء- مما يكسب هؤلاء الأفراد مهارات تربوي ومعرفة علمية تخصصية، ترفع من كفاءتهم التدريسية في ظل توجهات الاقتصاد المعرفي.

درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي

وفيما يخص النتائج المتعلقة بدرجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير المرحلة التعليمية، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، على كل من مجالات الدراسة الخمسة، حسب متغير المرحلة التعليمية، كما هو في جدول رقم (14).

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة حسب المرحلة التعليمية

المجال	مرحلة التعليم الأساسي		مرحلة التعليم الثانوي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحضير الدروس	15,33	3,94	15,41	3,64
تنفيذ الدرس	16,91	3,46	16,96	3,34
التقنيات	25,97	4,77	25,88	4,76
الإدارة الصفية	31,81	4,51	31,10	4,91
التقويم	26,43	2,97	26,40	2,93

وتدل النتائج في الجدول رقم (14)، على وجود فروق بسيطة في متوسط درجة امتلاك مفاهيم الاقتصاد المعرفي، بين من يدرّسون في مرحلة التعليم الأساسي والذين يدرّسون في مرحلة التعليم الثانوي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لأثر هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات (MANOVA) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجالات الخمسة للدراسة، كما هو في جدول رقم (15).

جدول رقم (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات لأثر المرحلة التعليمية (أساسي، ثانوي) في مجالات الدراسة الخمسة

المجال	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
تحضير الدروس	20,79	20,79	1,34	0,23
تنفيذ الدروس	24	24	0,30	0,81
التقنيات	6,91	6,91	0,32	0,59
الإدارة الصفية	16,01	16,01	61	0,41
التقويم	8,83	8,83	1,04	0,31

قيمة ويلكس = 0,985، عند مستوى الدلالة (α < 0,05)

يشير الجدول رقم (15)، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، في متوسط امتلاك أفراد عينة الدراسة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، على مجالات الدراسة الخمسة، تعزى إلى متغير المرحلة التعليمية؛ الأساسية أو الثانوية، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى تشابه الظروف المحيطة، كانتماء معلمي المرحلتين الأساسية والثانوية إلى بيئة تربوية ونفسية واجتماعية متقاربة، بالإضافة إلى تساوي سلم الرواتب والأمور المادية المقدمة من قبل وزارة التربية لكلا معلمي المرحلتين؛ الأمر الذي جعل من الفروق غير ذي دلالة إحصائية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- عقد دورات تدريبية لمعلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، تهدف إلى إثراء الجوانب التطبيقية والمعرفية، في الغرف الصفية، في ضوء التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، لا سيما في مجالي التقويم، والتقنيات والوسائل التربوية.

2- توفير البيئة والدعم الفني والمعنوي المناسب، لتفعيل واستثمار طاقات المعلمين في مجال التقنيات التربوية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لأجهزة مختبرات الحاسوب والوسائل التعليمية المتوافرة في معظم مدارس المملكة.

3- مراجعة البرامج التدريبية المقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية لجعلها أكثر ارتباطاً بحاجات المعلمين المهنية.

4- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد المعرفي، بحيث تتناول متغيرات أخرى، كدراسة الأثر المتبادل بين طرق التدريس الحديثة ومفاهيم الاقتصاد المعرفي.

5- تصميم نظام الحوافز والمكافآت، التي تركز على خلق مجال من تطوير فعالية الموارد البشرية، في ظل مهارات الاقتصاد المعرفي.

المراجع العربية:

1- البطارسة، منيرة (2005):" بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتمنية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن"، **رسالة دكتوراه** جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

2- الحربي، مشعل (2011):" بناء برنامج تدريبي يستند إلى فلسفة اقتصاد المعرفة وتحديد فاعليته في تطوير مهارات التدريس والاتجاهات المهنية، لدى معلمي التعليم الصناعي"، **رسالة دكتوراه**، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

3- حيدر، عبد اللطيف (2004):" الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة"، **مجلة كلية التربية**، العدد (21).

4- الخوالدة، عايدة (2009):" نحو أنموذج لإدارة المعرفة في النظام التعليمي الأردني، في ظل توجهاته نحو التعليم المبني على اقتصاد المعرفة"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المجلد 10، العدد (3).

5- الرواشدة، عرين (2009):" درجة ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية لاستراتيجيات التدريس في ضوء مشروع اقتصاد المعرفة، حسب متغيرات الدراسة"؛ **رسالة ماجستير**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

6- الزعبي، إبراهيم (2010):" أثر منهاج مطور في التربية الإسلامية، في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي في التحصيل وتنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن"، **رسالة دكتوراه**، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

7- عباس، بشار (2005):" التعليم العربي أمام تحديات مجتمع العولمة"، العربية (3000)، **النادي العربي للمعلومات**، دمشق، العدد (2).

8- العسكري، سليمان (2003):" عالمنا العربي في مطلع الألفية الثالثة، إعاقات مجتمع المعرفة"، **مجلة العربي**.

9- العمري، صالح (2004): تدريس الجغرافيا وفق رؤية الاقتصاد المعرفي: النظرية والتطبيق، ط/1، عمان: مطابع الدستور التجارية.

10- عيادات، هيثم (2005):" بناء برنامج تدريبي لتنمية المهارات الأدائية لدى معلمي التعليم الصناعي في الأردن، في ضوء التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وبيان أثره في تنمية تلك المهارات"، **رسالة دكتوراه**، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

11-القديمات، جهاد (2008):" فاعلية برنامج تدريبي قائم على الاقتصاد المعرفي في تنمية كفايات معلمي اللغة العربية للمرحلة الثانوية في الأردن"، **رسالة دكتوراه**، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

12- القضاة، هبة (2008):" اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة، في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي في الأردن"، **رسالة ماجستير**، جامعة اليرموك، إربد، عمان.

13- القطعان، عطا الله (2007):" برنامج مقترح لتدريب المعلمين قائم على الاقتصاد المعرفي، وقياس أثره في الجانبين؛ المعرفي والتطبيقي للمعلمين"، **رسالة دكتوراه**، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

14- المرايات، سفانة، والقضاة، "محمد أمين" (2009):" اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد(42).

15- الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة (2007): **المنهج والاقتصاد المعرفي**، ط1،عمان، دار المسيرة.

16- هيلات، بهجت، والقضاة "محمد أمين" (2008):" درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، المجلد 22، العدد (2).

17- وزارة التربية والتعليم الأردنية (2003 أ): **نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن**، ورقة مقدمة إلى منتدى التعليم في أردن المستقبل، (15-16) أيلول، عمان، الأردن.

18- وزارة التربية والتعليم الأردنية (2003 ب): **نحو نهج جديد لإعداد المعلم المميز في عصر الاقتصاد المعرفي**، ورقة مقدمة إلى منتدى التعليم في أردن المستقبل، (15-16) أيلول، عمان، الأردن.

19- اليونسكو (1996): **التعلم ذلك الكنز المكنون**، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، مركز الكتب الأردني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

20- اليونسكو (2003): **مشروع إصلاح التعليم لاقتصاد المعرفة، الخطة الوطنية**: التعليم للجميع، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

المراجع الأجنبية

21-Al-Edwan,Zaid,and Hamaidi,Diala(2011)."Evaluating social and national education textbooks based on the criteria of knowledge-based economy from the perspectives of elementary teachers in Jordan", **Education**, Vol. 131, No. 3, pp. 684-696.

22-Dimmock, Clive; Goh, Jonathan(2011)."Transformative pedagogy, leadership and school organization for the twenty-first-century knowledge-based economy: the case of Singapore". **School Leadership & Management**, Vol. 31, No. 3, pp. 215-234.

23-Hargheaves,Andy(2003). **Teaching in the knowledge society**, New York, published by teacher college press, 1234 Amsterdam Avenue, 10027.

24-Holowetzki,A(2002).T**he relationship between knowledge management and organizational culture**. New York, NY: Harper & Row.

25-Kang,T(2003)."The knowledge advantage: tracing and testing impact of knowledge characteristic and relationship in project performance PhD digital": University of California,Los Angeles, retrieved from: www /:**lib.umi.com dissertation**, search. 12/09/2010.

26-La Rue,Bruce (2005).**Toward view of working, living, and learning in the knowledge economy**: Implications of the new learning imperative for higher education, distributed organizations, and knowledge workers, The Fielding institute.

27-Malhotra,Y(2003).**Measuring national knowledge assets of nation, knowledge system for development, expanding public space for development of knowledge society**: Department of economic and social affairs division for public administration and development management, United Nation, New York, pp. 68-128.

28-Nelson,Moira(2010)."The adjustment of national education systems to a knowledge-based economy: a new approach", **Comparative Education**, Vol. 46, No. 4, pp. 463-486.

29-Peters,Michael(2002)."Education Policy Research and the Global Knowledge Economy", **Educational**, Vol. 34, No. 1, pp. 91-102.

30-Quinn,Joanne(2003).**Staff development for the knowledge economy**, Ontario institute for studies in education, Canada.

31-Rastagi, P.N(2000). **Knowledge management and intellectual capital**: The new virtuous reality of competitiveness human system management, New York, NY: Jhon wiley & sons.

32-Soraty,Yazid(2005)."The knowledge economy and higher education in the Arab World", **Dirasat**, University of Jordan. Educational Sciences, Vol. 32, No. 2, pp. 171 -177.

33-Zboon,Mohammad;Al-Ahmad,Suliman;andAl-Zboon,Saleem(2009)."Rationales of a shift towards knowledge economy in Jordan from the viewpoint of educational experts and relationship with some variables", **College Student Journal**, Vol.43, No. 2, pp. 571 -591.